الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمـي
جامعة د.مولاي الطاهر - بسعيـدة-
كلية الآداب و اللغات الأجنبية
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس تخصص: لسانيات عامة

بعنوان:

نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي

من إعداد الطالبة:

- مالك مختارية.

تحت إشراف الأستاذ :

كريم بن سعيد

السنة الجامعية : 2020/2019

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم

الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السموات وما في الأرض من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه

يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما

وهو العلي العظيم

إهداء

إلى من تنبض في صدري قلبا، أرضعتني حنانا وحبا، إلى من ماتت لآلامي رعبا،

إلى من كانت بلسما للجراح، إلى من سطعت في حياتي كشمس الصباح ... أمي الغالية

إلى بلسم يداوي الجروح، إلى ذو القلب الرحيم والوجه السموح، إلى من علمني حب العمل وغرس فيَّ الطموح ... أبي الغالي -حفظكما الله لي-

إلى روح أجدادي رحمهم الله و تغمدهم برحمته الواسعة جلول و ميمون و يمينة.

إلى القلب النابض حبا و حنانا جدتي الكريمة لبوخ.

إلى رفيق دربي و نبض قلمي و قلبي من كان دائما سندا لي زوجي عبد الكريم.

إلى زينة الحياة الدنيا ونور عيني وفلذة كبدي صغيري زكريا.

إلى الجواهر الثمينة و القلوب الرفيعة أخواتي يمينة، أمال، شهرزاد، يامنةسهام، بشرى.

إلى من منحاني الحب والاهتمام أخواي: عبد القادر و محمد.

إلى من قدموا لي السند المادي والمعنوي: عبد الكريم ، عمار ،ميلود، حسني، عبد القادر.

إلى ورود البيت البراعم : آلاء، سيد أحمد، إبتسام، نسرين، شهناز، سفيان، ملاك، يوسف،أم الجيلالي، قادة.

إلى عائلتي الثانية: حليمة،رقية،سعدية،سعاد،كريمة،حليمة.

إلى كل من يحمل لقب نورين، ولقب بن عربية.

إلى أخوالي و خالاتي أعمامي و عماتي إلى كل الأهل و الأقارب كل من يحمل لقب مالك.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي. إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

شكر وعرفان

أحمد الله سبحانه وتعالى أن وفقني لإنجاز

هذا العمل،كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف

"كريم بن سعيد" الذي كان له الفضل الكبير في توجيهي،

ولا يفوتني في هذه المناسبة الكريمة أن أنوه بمجهوداته

الكبيرة في الرفع من مستوى البحث العلمي، وأحييه على سعة

باله ورحابة صدره ومهما حاولت أن أشيد بإرشاداته القيمة،

فإني أبقى دون أداء حقه علي، ويكفيه شرفا ورفعة أنه قضى

حياته في خدمة اللغة العربية وآدابها في هذه الجامعة،

ولا أستثني من شكري وعرفاني أي أستاذ من أساتذتي

وأدعو الله العلي الكريم أن يوفقهم جميعا وإياي فيما نسعى

إليه ويجعل في هذا العمل منفعة لي ولغيري.

مقـــدمة

الحمد لله الهادي من استهداه، الواقي من اتقاه، الكافي من تحرى رضاه، حمدا بالغا أمد التمام ومنتهاه، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خير الأنام، وسيد الرسل الكرام، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم البعث ، أما بعد

ممّا لاشك فيه أن تراثنا اللغوي قد أسهم إسهاما قيّما في إثراء الدرس اللغوي العام، وإرساء أهم قواعده، فهو يشكل مرحلة حافلة بالمجهودات الجبّارة والأفكار النيّرة في مسيرته على مستوى المعارف والنظريات، وتبقى هذه الجهود في حاجة ماسة إلى عرضها في إطار الفكر اللغوي الواسع ، وقد تصدّر النحّاة العرب لوضع قواعد العربية التي تمنع الوقوع في اللحن والغلط وتهدي إلى الصواب بأُطر منهجية علمية اعتادوا عليها، وكانوا يسيرون في ضوئها لسبك قواعد النحو العربي؛ رامين إلى عرض كمٍّ متناسق من القواعد التي تسير بالباحث نحو برِّ الأسلوب والتعبير اللغوي السليمين.

والجدير بالذكر –هاهنا– هو كثرة المفاهيم في تراثنا اللغوي العربي، ومن أهم هذه المفاهيم مفهوم التفريع على الأصول أو بالأحرى **نظرية الأصل والفرع**، التي رآها البحث نظرية قائمة بذاتها، كونها تقوم على أسس علمية دقيقة وأنظمة لغوية بحتة، كما أنها تمتد في نطاق واسع يشمل الدراسات اللغوية بكل فروعها وتخصصاتها، من الصوت إلى الصرف،فالنحو والدلالة ثم البلاغة، والعروض، وتفسر هذه النظرية بجعل بعض الوحدات اللغوية فروعا وأخرى أصولا لها، استنادا إلى معايير وقواعد لغوية وصفية دقيقة.

وقد فضّلت أن أدرس هذه النظرية في تراثنا اللغوي وأتتبع ملامحها في النحو العربي، بعد أن طرحت الإشكالية التالية: هل هناك فعلا أصول وفروع في النحو العربي؟ أم هي مجرد ممارسات من خلال حضور مبدئي الأصل والفرع في أذهان النحاة؟ وللإجابة على هذه الإشكالية طرحت عدة أسئلة منها:

- ما المقصود بنظرية الأصل والفرع؟
- كيف نشأت هذه النظرية؟

– وما معاني الأصل والفرع في النحو العربي؟

وأشير– هاهنا– إن المقصود من هذه الدراسة الجانب التاريخي لنظرية الأصل و الفرع بتتبع مراحل تطورها ثم النظر إليها من زاوية وصفية بحتة، وذلك بالتركيز على الجانب الاستعمالي للنظرية وبعض نماذجها التطبيقية وتحليلها تحليلا وصفيا، وعليه يكون المنهج الرئيس الذي يتكئ عليه البحث هو المنهج الوصفي، وهو الذي فرضته طبيعة الموضوع.

أما عن هيكل البحث فقد حددت معالمه الخطة التالية:

المبحث الأول: وخصص للتعريف بنظرية الأصل والفرع، فتناولت فيه مصطلحات النظرية والأصل والفرع ثم حاولت أن أتتبع ظهور النظرية وارتباطها تاريخيا بنشأة النحو العربي.

المبحث الثاني : خصصته لدراسة معاني الأصل والفرع في النحو العربي ثم تبيان أثر هذه النظرية من خلال تطبيقها في التحليل النحوي للقراءات القرآنية، إذ اعتمد العلماء على مسألة الأصل والفرع في بيان الحجج التي تؤيد هذه القراءة وترجحها.

وفي الأخير حوصلت أهم هذه النتائج التي توصل إليها البحث في الخاتمة

ولقد اعتمدت في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع التراثية أهمها: الكتاب لسيبويه، والخصائص وسر صناعة الإعراب لابن جني، وشرح المفصل لابن يعيش، وكتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، وأسرار العربية لابن الأنباري، بالإضافة لبعض المصادر والمراجع الحديثة منها: اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، ونظرية الأصل والفرع لحسن خميس الملخ.

و كأي باحثة مبتدئة في هذا المجال واجهتني صعوبات جمة على رأسها الوضع الصحي الذي مرت به البلاد نسال الله العافية؛ مما أدى بي إلى صعوبة الحصول على المصادر

والمراجع في ظل الحجر الصحي وغلق المكتبات، بالإضافة إلى شساعة الموضوع وصعوبة التحكم فيه كما لا أنسى صعوبة التوفيق بين الحياة المنزلية والأمومة وبين البحث والدراسة.

واستطعت أن أتغلب على هذه الصعوبات بفضل أستاذي المشرف كريم بن سعيد الذي كان لي خير الأستاذ وخير المشرف، وخير الأسوة في العلم والتواضع، فهو الذي أنار لي طريق البحث بنصائحه وإرشاداته القيمة.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يرزقني السداد ويوفقني في خدمة لغة القرآن الكريم، وهذا جهدي أضعه بين أيديكم، فإن أصبت فمن الله تعالى، وإن أخطأت فمن نفسي المخطئة، وحسبنا أننا طلبة العلم نخطئ ونصيب، والله ولي التوفيق.

المبحث الأول:

التعريف بنظرية الأصل والفرع وارتباطها بنشأة النحو العربي

المطلب الأول: المعنى المعجمي والاصطلاحي للمصطلحات: النظرية–الأصل –الفرع

المطلب الثاني:ارتباط فكرة الأصل والفرع بنشأة النّحو العربي

-الأصل والفرع عند ابن أبي إسحاق الحضرمي

-الأصل والفرع عند ابن السرّاج

-الأصل والفرع عند ابن الأنباري

-الأصل والفرع عند ابن جنّي

-السيّوطي وعلم أصول النّحو

المبحث الأول: التعريف بنظرية الأصل والفرع

المطلب الأول: المعنى المعجمي والاصطلاحي للمصطلحات: النظرية – الأصل– الفرع

أولا: النظرية

1 -المعنى المعجمي: مصطلح النظرية عبارة عن مصدر صناعي من مادة (نظر)

وذلك بإضافة ياء النزعة أو الصناعية مع التاء المربوطة.

ولقد وردت في معاجم اللغة العربية بمعاني عدة حيث نقول : "ونظرت إلى كذا" من نظر العين ونظر القلب، وإذا قلت : "نظرت إليه" لم يكن إلا بالعين، وإذا قلت "نظرت في الأمر " احتمل أن يكون تفكرا فيه وتدبرا بالقلب[1]

ومن مشتقات هذه اللفظة "التنظر" وهو توقع الشيء، و "الانتظار" التأخير والإمهال، و"النظير" هو المثل والند"[2]

وأمّا عن استعمالاتها فقد وردت في القرآن الكريم في **قوله تعالى :** قَالَ أَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴿١٤﴾ [3] أي: أمهلني وأخّرني كما وردت في قوله **– عزّ وجلّ –:** ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ [4] حيث ذهب بعض المفسرين لهذه الآية الكريمة بمعنى النظر العقلي أي التدبير والتفكر[5]، ومنه يمكن حصر معاني هذه اللفظة في : البصر والتدبر والتفكر والإمهال والند ، ولقد أكّد مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذه المعاني في مجمعه يقول: " نظر إلى شيء نظرا " أبصره

1: جمال الدين محمد ابن منظور(ت 711 هـ)، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط1، القاهرة، 2003، ص257– 258.

2: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2007، ص508.

3: سورة الأعراف، الآية: 14.

4: سورة المدثّر، الآيتان: 21– 22.

5: تفسير ابن كثير

وتأمله بعينه، ونظر فيه: " تدبر وفكر، ويقال: فلان ينظر: يتكهن، ونظره أخره وأمهله، وناظر: صار نظيرا له، وناظره باحثه وجاراه بالمحاجة "[1]

2 -**المعنى الإصطلاحي:** لاشّك أن مصطلح (نظرية) يشكّل قاسما مشتركا بين

العديد من العلوم والتخصصات – على اختلافها – ، كونه يشيع فيها ويشكل مفتاحا لمفاهيمها و قواعدها وأصولها من هنا يأخذ هذا المصطلح في إطاره العام العديد من التعريفات المتنوعة، فكل باحث أو دارس ينظر إليه حسب طبيعة تكوينه ومن زاوية اختصاصه، وهناك من يرى أن المعرفة النظرية تقابلها المعرفة العلمية والتطبيقية والاختبارية، وهناك من يرى تقابلها في بعض معانيها مع المعرفة اليقينية وكذلك المعرفة الجزئية باعتبار أن المعرفة النظرية تتناول المبادئ والكليات دون الجزئيات"[2]

فيمكن أن يتقابل النظري مع التطبيقي ويمكن أن يتقابل مع ما هو يقيني باعتبار أن المعرفة النظرية معرفة افتراضية، ويمكن أن يتقابل مع الجزئي باعتبار أن المعرفة النظرية معرفة كلية شمولية.

وهناك من يعرف النظرية بأنها: "جملة تصورات مؤلفة تأليفا عقليا، تهدف على ربط الناتج بالمقدمات، أو هي فرض عقلي يمثل الحالة الراهنة للعلم ويشير إلى النتيجة التي تنتهي إليها جهود العلماء"[3]

ولا يمكن لأي نظرية كإطار مفهوماتي أن تحقق وجودها وتثبت فعاليتها إلا من خلال الجانب التطبيقي، فالجانب التنظيري كمجموعة من الآراء والأفكار والافتراضات العقلية هو أساس القواعد العلمية، التي ينهض من حولها التفكير السليم لا يمكن أن يحقق وجوده ويثبت

1: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، 2005، ص932.

2: عبده الحلو، معجم المصطلحات الفلسفية، المركز التربوي للبحوث و الإنماء، ط1، بيروت، 1994، ص172.

3: مراد وهبه، المعجم الفلسفي، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2007، ص 648.

فعاليته إلا من خلال التطبيق الذي يجسده ويبلور افتراضاته في شكل نتائج يستفيد منها الإنسان ويرتقي بها في حياته.

وهذا ما تتوخاه النظرية اللغوية وتعتمده، باعتبارها الجهاز الذي يسير الدرس اللغوي بشتى مستوياته، ويحكم أنظمته فهي تلك الفروض الذهنية والعقلية والتي يقدمها علماء اللغة في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها "وبالتالي لا يمكن لأي رأي أو تصور أن يرقى إلى مستوى النظرية باعتبارها ذلك القانون الكلي ما لم يمر بمراحل متعددة ثم يوضع تحت شروط التجربة التطبيقية الصارمة لأجل تحليل أنظمته الخاصة، فالنظرية اللغوية هي الإطار المعلوماتي المفهوماتي الذي يعكف على تنظيم وصياغة الفرضيات اللغوية في قالب متماسك وممنهج للظواهر اللغوية المدروسة فهل ينطبق هذا المفهوم على فكرة الأصل والفرع في النحو العربي؟

ثانيا: الأصل و الفرع

1 - المعنى المعجمي

أ **الأصل:** ورد في معاجم اللغة أن **الأصل** أسفل كلّ شيء، قال **ابن منظور**:

"الأصل أسفل كل شيء، وجمعه أصول لا يكسّر على غير ذلك...واستأصل القوم: قطع أصلهم... وأَصَلَ الشَّيْءَ: قتله علما فعرف أصله" [1]، وقال **ابن فارس** في المقاييس: "الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض؛ أحدها: أساس الشيء ... فالأصل أصل الشيء"[2]، **فالأصل** هو مرجع الشّيء ، وأساسه الذي يعود إليه، وقال **الخليل ابن أحمد الفراهيدي:** إنّ **الأصل** هو أسفل كل شيء، وجمعه أصول لا يكسّر على غير ذلك، واستعملت هذه المادة المعجمية في معاني عدّة حيث يقال: استأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها، ويقال إنّ النخل بأرضنا لأصيل أي: هو بها لا يفنى ولا يزول، وأصل الشيء يؤصل أصالة كان

1: جمال الدين محمد ابن منظور(ت 711 هـ)، لسان العرب، تحقيق: ياسر سليمان أبو شادي، و مجدي فتحي السيد، ج 1، المكتبة التوفيقية، مصر، ص183-184.

2: أحمد ابن فارس (ت 365 هـ)، مقاييس اللغة، مراجعة: أنس محمد شامي، ط1، 2008، دار الحديث، مصر، ص44.

أصيل، وأصل الرأي استحكم وجاد، وأصل الشيء: قوي واشتّد، والشيء يؤصل: يثبت ويرسخ... والأصل اسم يطلق على أسّاس الشيء كالجدار أصل للسقف[1]

وعرّفه **الشّريف الجرجاني** بأنّه: "ما يبتني عليه غيره"[2] وبالمقابل عرّف الفرع: "بأنّه خلاف **الأصل** وهو اسم لشيء يبنى على غيره"[3].

غير أنّ هناك من العلماء من لا يرتضي هذا التّعريف لأنّه لا ينطبق على كلّ أصل، قال **السّبكي:** "و**الأصل** ما يتفرّع عنه غيره، وهذه العبارة أحسن من قول **أبي الحسين:** ما يبنى عليه غيره، لأنّه لا يقال: إنّ الولد يبنى على الوالد، ويقال: إنّه فرعه" [4]، وقد تعدّدت دلالاتهما عند النّحاة بحسب تعدّد السّياق العلمي الذي يردان فيه، وبحسب تعدّد وجهة النظر المنطلق منها؛ فقد "يطلق الأصل في النّحو ويراد به ما يستحقّه الشّيء بذاته تارة، والقاعدة أخرى، والمجرّد من العلامة ثالثة، والأكثر غالب رابعة، والأقدم تاريخيا خامسة، وغيرها من المعاني، والفرع بخلافه"[5].

1: الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت 170 هـ)، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة 1، بيروت، 2003، مج 1، ص18-19.

2: علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ)، التعريفات، تحقيق و زيادة: محمد عبد الرحمان المرعشلي، ط1، 2003، دار النفائس، لبنان، ص85.

3: المرجع نفسه، ص244.

4: علي بن عبد الكافي السّبكي (ت 756 هـ) و ولده تاج الدّين السّبكي (ت 771 هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، ص20.

5: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، ط1، 2001، دار الشروق، الأردن، ص75.

ب الفرع: تذكر معاجم اللغة العربية[1] أن **الفرع**، أعلى كل شيء

وجمعه فروع، وهو مأخوذ من فرع الشجرة أي: غصنها، والفروع: الصعود من الأرض ويقال: فرعت رأس الجبل أي: علوته، قال لبيد[2]:

لم أبت إلا عليه أو على مرقب يفرع أطراف الجبل

والفرع أول نتاج الغنم والإبل، وواد مفرع أفرع أهله أي: كفاهم فلا يحتاجون إلى نجعة، والفارع والفارعة والأفرع والفرعاء يوصف به كثرة الشعر وطوله على الرأس، وأفرع فلان : زاد طولا، والمفرع: الطويل من كل شيء، والفارع: ما ارتفع من الأرض من تل، وفي حديث افتتاح الصلاة: كان يرفع يديه إلى فروع أذنيه أي: أعاليها، وفي حديث قيام رمضان: ما كنا نتصرف إلا في فروع الفجر، وقيل: تفرع فلان القوم: علاهم، والفرعة: رأس الجبل وأعلاه خاصة، وجمعها فراع، ومنه قيل: جبل فارع: عال أطول مما يليه، ويقال هو فرع قو مه للشريف منهم، قال لبيد:

فأرع بالرباب يقود بلقا مجلبة تذب عن الصخار

والفرع: الشعر التام، قال امرؤ القيس[3]:

وفرعٍ يزينُ المتن أسودَ فاحمٍ أثيثٍ كقنو النخلةِ المتعثكِلِ

1: ابن منظور، لسان العرب، مج 8، ص 294- 295 والخليل ابن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، مج 3، ص 315- 316.

2: ديوان لبيد.

3: ديوان امرؤ القيس.

وذكر **الراغب الإصفهاني** في معجمه: "إن المعتبر في الفرع شيئان: أحدهما، الطول ومنه سمي شعر الرأس فرعا لعلوه، ورجل أفرع: طويل، والثاني: العرض، ومنه فروع النهر وفروع الشجرة"[1].

من خلال ما سبق يتضح لنا جليا أن المعنى اللغوي لكلمة **فرع** يدور حول العلو والارتفاع المادي والمعنوي والطول والعرض.

2 –المعنى الاصطلاحي: لقد حاول الباحث **أشرف ماهر النواجي** تتبّع دلالات هذين

المصطلحين مراعيا أقدم الكتب التراثيّة، فوجد أنّ مصطلح الأصل: "من المصطلحات التي عرّفها **الخليل ابن أحمد** ، فقد استخدمها في كتاب العين، حيث قال: "ليس للعرب بناء في الأسماء، ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنّها زائدة على البناء، وليس من أصل الكلمة" [2]، **فالأصل** ها هنا يقابل ما كان زائدا، فالحروف الثّوابت المكوّنة للكلمة تعدّ أصولا، أمّا المتغيّرات غير الثّابتة فهي زوائد أو فروع، كما ذكر أنّ **سيبويه** عرفه واستعمله، لكن بمصطلح آخر هو مصطلح الأوّلية، والمطّلع على الكتاب يجد أمثلة كثيرة لهذه الأوّلية، منها قوله: "الأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى وهي أشدّ تمكّنا"[3]، وقوله: "اعلم أنّ النّكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أَشَدُّ تمكّنًا؛ لأنّ النّكرة أوّل، ثمّ يدخل عليها ما تعرَّف به" [4]، وقوله: "واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من

1: الراغب الإصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار العلوم، ط1، دمشق، 1992، ص 632.

2: أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، دراسة و كشاف معجمي، ط1، 2001، دار غريب، مصر، ص13.

3: عمرو بن عثمان سيبويه (ت 175 هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، 1991، دار الجيل، لبنان، ج1، ص20.

4: المصدر نفسه، ص22.

المؤنّث، لأنّ المذكّر أوّل وهو أشدّ تمكّنا" [1]، فالأوّلية عند **سيبويه** تعني الأصالة، كما يعدّ **الرمّاني** من أقدم من عرّف مصطلح الأصل بقوله: "الأصل أوّل يبنى عليه ثان... و الفرع ثان يبنى عليه أول"[2] غير أنّ **ماهر النواجي** يرى أنّ كلاّ من **ابن السّراج** (ت 316 هـ) و**السّيرافي** (ت 368 هـ) قد عرّفا مصطلح الأصل قبل **الرّماني** قال: "إنّ فكرة الأصل أوّل، والفرع ثان، قد أخذها الرمّاني ومن قبله السّيرافي وابن السّراج عن سيبويه، حيث إنّهما من شرّاح كتاب سيبويه"[3]، ويرى أنّه عندما وصل إلى **ابن جني** (ت 392 هـ) ضيّق من نظرته إلى الأصل، حيث حصرها في سياق واحد، وهو سياق زيادة الحروف وعدم زيادتها؛ قال **ابن جني**: "الأصل عبارة عند أهل الصّناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كلّ موضع من تصرّفها، إلّا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفا"[4]، وهو تعريف يلتقي مع نظرة الخليل السّابقة.

والمطلع على كتاب الخصائص يجده يتجاوز حدود هذا السّياق إلى سياقات أخرى أوسع دائرة، من ذلك قوله: " حملوا الأصل على الفرع، ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله، ويصحّحونه لصحّته"[5]، وقوله: "فهذا من حملهم الأصل على الفرع، فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائره في هذه اللّغة كثيرة، وهذا المعنى عينه قد استعمله النّحويّون في صناعتهم فشبّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل" [6]، وبناء عليه فذلك المفهوم الذي أورده صاحب كتاب (مصطلحات علم أصول النّحو) منسوبا لابن جنّي يمثّل أحد الإطلاقات التي استعمل فيها هذا المصطلح وليس كلها.

1: المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

2: أشرف ماهر النواجي، المرجع السابق، ص13.

3: المرجع نفسه، ص14.

4: المرجع نفسه، ص 15.

5: أبو الفتح ابن جني (ت 392 هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، مصر، ج1، ص117.

6: المصدر نفسه، ج1، ص261.

ونظرا لتشعّب إطلاقاتهما وتعدّد استعمالاتهما ودلالتهما، فإنّه يصعب إيجاد تأصيل واضح لهما، وخصوصا إذا علمنا أنّ دائرة استعمالاتهما تتوسّع لتشمل الفقهاء، والبلاغيّين، والأصوليّين، والمتكلّمين، وقد عبّر عن هذه الفكرة محمد عابد الجابري أبلغ تعبير فقال: "المصطلح الذي من هذا النّوع لا يستقرّ ولا يكتسب هويّته الخاصّة به بوصفه كائنا معرفيّا إلا بعد فترة من التّداول والاستعمال يكون فيها ملتبسا بمعناه الأصليّ، في ذات الوقت يحمل معاني جديدة تكون هي الأخرى في مرحلة الضّبط والتّدقيق، وإذن فسيكون من قبيل التكهّن والتّخمين، لا غير، القول بأنّ هذا المصطلح أو ذاك قد ولد يوم كذا، أو بمناسبة كذا، أو أنّ فلانا بعينه دون غيره هو أوّل من قال به، ومع ذلك فإنّه يمكن – و كثيرا ما يكون هذا مفيدا بل ضروريّا– تحديد الإطار المعرفّي، أو السيّاق الفكرّي الذي ظهر فيه المصطلح ... وفيما يتعلق بموضوعنا يمكن الاطمئنان إلى أنّ الزّوج (الأصل/الفرع) إنّما ظهر في عصر التّدوين كأدّاة نظريّة لابدّ منها في عملية التّدوين ذاتها، ولذلك نجد أنّ هذا الزّوج حاضرا بصورة صريحة أو ضمنّية في الأعمال الأولى التي عرفها عصر التّدوين، وبصورة خاصّة في النّحو والفقه والكلام"[1]

وقد وسّع **الإمام السيّوطي** (ت 911 هـ) من دائرة تداول هذين المصطلحين عند نحاة العربيّة فقال: "والمسائل التي استدلّ فيها النحّاة بالأصل كثيرة جدّا لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السّكون إلّا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزّيادة حتى يقوم الدّليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصّرف والتّنكير والتّذكير وقبول الإضافة والإسناد."[2]

ولا يكاد يخلو مجال من مجالات الدرس اللغوي من هذه الفكرة، وهذا ما يؤكده الدكتور **عبد الرحمن الحاج صالح** الذي يعتبرها "المفهوم الذي ينبني عليه النحو العربي، بل وعلوم

1: محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية (2)، ط6، 2000، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص109.

2: محمد بن الطيب الفاسي، فيض نشر الإنشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق: محمد يوسف فجال، ط2، 2002، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، ج2،ص 1060–1061

العربية كلها، وهو مرتبط بالحدود الإجرائية أي: المثل التي تتفرع عليها الفروع" [1]، فهذه الفكرة تبرز في علوم العربية بكل تفرعاتها بدءا من اللغة التي تتفرع إلى لهجات متنوعة ومختلفة، كتفرع العربية والعبرية عن اللغة السامية، وانتقالا إلى الأصوات اللغوية التي تتفرع بدوها إلى أصوات ثانوية فرعية ناجمة عن طريق النطق والآداء – من جهة– والتحاور والسياق الصوتي – من جهة أخر– ، وفي المستوى الصرفي نجد بنى الكلمات الأصلية تتفرع وتتعدد وتتحول من صيغة إلى أخرى من خلال الاشتقاق أو التصريف – من جهة– والقوانين الصوتية كالإعلان والإبدال والقلب المكاني – من جهة ثانية –، وأما في المستوى النحوي نجد التراكيب النحوية الأصلية تتفرع بدورها إلى تراكيب أخرى فرعية عنها، وذلك عن طريق التقديم والتأخير لبعض عناصر الجملة، أو الحذف أو النفي، وفي المستوى الدلالي هناك فرق واضح بين ما يسمى بالدلالة الأصلية والدلالة الفرعية كالانتقال من الحقيقة إلى المجاز، أو عن طريق التوسع الدلالي، وتمتد هذه الفكرة لتشمل العروض وموسيقى الشعر، حيث يفرق أعلام هذا المجال بين البحور الأصلية والبحور المتفرعة عنها ونجد هذه الفكرة كذلك في المستوى الكتابي للغة فهناك من ميز بين الحروف الأصلية والحروف المتفرعة عنها.

ومنه إذا كان أساس الشيء وأسفله هو الأصل والفرع أعلاه، تكون بينهما علاقة تكامل وبناء، فالفرع مبني على الأصل فأصل الشجرة جذعها الذي يرتبط بالأرض أي الأسفل، وفرعها أغصانها التي تمتد في السماء أي: الأعلى، وهذا يدل على أن الأغصان تكمل الجذع لتشكل الشجرة، كما أن الأغصان تنمو وتتغير وتتجدد والجذع ثابت ومستقر على الدوام ويطالعنا هذا المعنى في القرآن الكريم **قوله تعالى** في سياق حديثه عن الكلمة الطيبة: ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا كَلِمَةٗ طَيِّبَةٗ كَشَجَرَةٖ طَيِّبَةٍ أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ [2].

1: عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007، ص 154.

2: سورة ابراهيم، الآية 24.

ويرى **حسن الملخ** : "أنّ ارتباط الأصل والفرع تكون بعلاقة احتياج وافتقار فالفرع مفتقر إلى الأصل افتقار غصن الشجر إلى جذورها، كما نلمح في الأصل دلالة على الثّبوت والرّسوخ في حين يتجدد الفرع ويتعدد ويتغير"[1].

المطلب الثاني: ارتباط فكرة الأصل والفرع بنشأة النّحو العربي.

إنّ[2] أقدم ذكر لمصطلح الأصل والفرع حسب الدكتور **حسن الملخ** يعود إلى الروايات التي تتحدث عن نشأة النّحو العربي، فالزبيدي [3] يذكر أن أغلب الروايات تشير إلى أنّ علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– أول من وضع أصولا للنّحو في صحيفة ألقاها إلى أبي الأسود الدّؤلي خوفا على اللغة العربية من اللحن، فعلي –رضي الله عنه– وضع أصولا لأبي الأسود الدّؤلي فاحتذى بها.

ونجد أنّ ابن سلاّم الجمحي يؤكّد على أنّ: "أبا الأسود الدّؤلي أول من "أصّل" العربية ووضع قياسها، واختلف إليه الناس يتعلمون منه العربية "ففرّع" لهم ما كان "أصله" ووضع باب الفاعل والمفعول به، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم"[4].

والزبيدي أعطى لتلامذة أبي الأسود الدّؤلي دورا في وضع الأصول فقال: "فكان أول من أصّل ذلك –أي علم النّحو– وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمر الدّؤلي، ونصر بن عاصم الليثي، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابا، وأصّلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرّفع، النصب والجرّ والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجّب، وكان لأبي الأسود الدّؤلي في ذلك فضل السّبق وشرف التقدّم، ثم وصل ما أصّلوه من ذلك التالون لهم، فكان لكل

1: حسن خميس الملخ، المرجع السابق، ص 75.

2: ينظر: حسن خميس الملخ، المرجع السابق، ص27.

3: ينظر: أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر، ط2، ص21.

4: ابن سلام محمد الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، 1980، ص12.

منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ومد من القياس وفتق من المعاني وأوضح من الدلائل وبين من العلل"[1].

وتدل هذه الروايات عند **حسن الملخ** على عدة أمور منها:[2]

أولا: لم تتفق الروايات على الواضع الأول للنحو العربي، وهي مسألة خارجة عن نطاق بحثنا أفاض الباحثون قديما وحديثا في مناقشتها، لكن ما يهمنا هو أن نؤكّد أن اللحن وحده ليس سبب في وضع النّحو، لأننا نميل إلى أن المسألة أكبر من لحن نحوي يغضب علي ابن أبي طالب–رضي الله عنه– أو أبو الأسود الدؤلي أو غيرهما، إذ تتعلق المسألة بأهم أركان قيام الدولة الإسلامية هو القرآن الكريم.

ثانيا: لا يمكن إلغاء جهود أبي الأسود الدّؤلي وتلامذته؛ لأنهم وضعوا شيئا ما من النّحو، على عكس ما زعموا، مدعين أن جهود أبي الأسود لا أصل لها ومن هنا نجد أن النّحو العربي قد ولد مع طبقة أساتذة الخليل وسيبويه.

ثالثا: ارتباط مصطلح الأصل والفرع بنشأة النّحو العربي دليل على وجوده عند النّحوي الأول بشكل من الأشكال فمبدع فكرة الأصل والفرع هو الواضع الأول للنحو العربي.

رابعا: إن ما يشير إلى أن النّحو العربي قد بني على فكرة الأصل والفرع؛ هو ما أصله واضعو النّحو، وفرعه النّحويون من بعده، وهذا هو المنهج الوحيد الذي ورد ذكره في روايات نشأة النّحو العربي.

خامسا: نأخذ برأي ابن خلدون حيث يرى أن النّحاة قد استنبطوا من مجاري كلام العرب قوانين لتلك الملكة حيث أصبحوا يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع.

1: أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، المرجع السابق، ص12– 13.

2: ينظر: حسن خميس الملخ، المرجع السابق، ص29–30.

1. الأصل والفرع عند ابن أبي إسحاق الحضرمي:

يذكر[1] **شوقي ضيف** أنّ **عبد الله ابن أبي إسحاق** المتوفى في حدود(سنة 117هـ) يتبوأ مكانة بارزة في تاريخ النّحو العربي، فقيل عنه: "أول من بعج النّحو، ومد القياس، وشرح العلل"[2].

ونجد أنّ هناك من يرى بأنّ **عبد الله بن أبي إسحاق** كان أعلم أهل البصرة وأعقلهم فرّع النّحو وقاسه، ومن هذا المنطلق دخل النّحو العربي معه دائرة التاريخ الصحيح، ولكن هناك من يظن أن القياس كان معروفا قبل أبي إسحاق الحضرمي، لأنه من طبيعة العقل البشري، وما السليقة إلا تجريد تلقائي لمعايير يقاس عليها الكلام، فإذا انحرف عنها لحن، وأن مدّ القياس ليس اكتشافا بل المقصود به طرد القاعدة وليس وضع القياس؛ لأنه مد القياس مرحلة تالية لاكتشاف القياس[3].

ويرى[4] **حسن الملخ** أن **ابن أبي إسحاق** قام بتطبيق القاعدة الشبه الكلية التي استنبطها الجيل الذي سبقه بالاستقراء الناقص لبعض النصوص اللغوية وجعل من قواعده معيارا للصواب النّحوي، فانتقد الفرزدق عندما سمعه ينشد قوله في مديحه **لابن مروان:**

"وعَضُّ زَمَانَ يا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاّ مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ"[5]

1: ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعرفة، مصر، ص23.

2: الزبيدي، المرجع السابق، ص31.

3: ينظر: حسن الملخ، المرجع السابق، ص32.

4: ينظر: المرجع نفسه، ص32-33.

5: محمد طراد، ديوان الفرزدق، دار الكتاب، بيروت، لبنان، ج1، ص75.

فقال له: "على أيّ شيء ترفع "أو مُجلّفُ" فقال: على ما يسوؤك وينوؤك؛ فقال له ابن أبي إسحاق إنّما حقها النصب لأنّها معطوفة أو بعبارة أخرى دقيقة لأن القياس النّحوي يحتم ذلك ويوجبه"[1].

ويُروى أنه عندما سمع الفرزدق يقول:

"مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِخَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْجُلُنَا عَلَى زَوَاحِف تُزْجِيهَا مُحَاسِيرُ "[2]

قال له: "أخطأت إنما هي "سيرٌ" وكذلك قياس النّحو في هذا التعبير، لأنه يتألف من مبتدأ و خبر"[3].

ويؤيد **الملخ** فكرة **عبد الله خثران** [4] أنه إذا كان جيل **أبي الأسود الدّؤلي** قد توصل إلى الأصل والفرع، فإن **ابن أبي إسحاق** قد أضاف العلّة بعد أن رسخ القاعدة.

ونجد **الزبيدي** يرى[5] أن **ابن أبي إسحاق** قد قام بترسيخ القاعدة وهذا بتوجيه النّحويين إلى ما يطرد و ينقاس.

2 – الأصل والفرع عند ابن السرّاج:

يرى **جميل علوش** أنّ: " **أبو بكر ابن السرّاج** هو أحد العلماء المذكورين وأئمة النّحو المشهورين، وإليه انتهت الرياسة في النّحو بعد **المبرد** فهو يتمتع بشخصية علمية فذّة وفكر

1: شوقي ضيف، المرجع السابق، ص23.

2: الفرزدق، المرجع السابق، ص246.

3: ضيف شوقي، المرجع السابق، ص24.

4: ينظر: حسن الملخ، المرجع السابق، ص34.

5: ينظر: الزبيدي، المرجع السابق، ص32.

مستقل، بالإضافة إلى ذلك عرف **ابن السرّاج** بتشدّده في القياس مجاهرته بوجوب إهمال الشواذّ والنوادر "[1].

حيث كان يقول: "اعلم أنه ربّما شذّ شيء من بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي شذّ عنه، وهذا مستعمل في جميع العلوم ولو اعترض بالشاذّ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم"[2].

ويؤكد **جميل علوش** أن[3] فكرة تأصيل النّحو ناجمة عن عقلية منظمة يؤكدها ويشهد لها ذلك القول المأثور في أنّ النّحو ما زال مجنونا حتى عقّله **ابن السرّاج**، ومن الأهمية يمكن أن نتوقف قليلا عند إحدى الظواهر المهمة في حياة هذا النّحوي الكبيرة ألا وهي كتاب "الأصول" الذي يعتبر أحسن كتبه وأكبرها.

ويرى **جميل علوش** أن الكتاب يحمل أهمية لسببين:[4]

أنه كان السّبب في أن ينسب بعض العلماء فضل ابتكار علم أصول النّحو إلى ابن السرّاج، ولولاه لما كان لابن السرّاج فضل يذكر في هذا المجال.

أنه يمثّل الرابطة والصلة الوثيقة، التي تشد ابن السرّاج إلى بحثنا ولولاه لم يكن لنا به صلة من قريب أو بعيد.

ويذكر **جميل علوش**[5] أنّ **ابن السرّاج** قد أشار في المقدمة التي وضعها محققوا "سر الصناعة" لابن جنّي ما يلي: "وتوجت حركة التأليف في النّحو (في القرن الرابع الهجري)

1: جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ص155.
2: شوقي ضيف، المرجع السابق، ص142.
3: ينظر: جميل علوش، المرجع السابق، ص155.
4: ينظر: المرجع نفسه، ص156.
5: ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

باختراع علم أصول النّحو، على يد أبي بكر ابن السرّاج في كتابيه أصول النّحو الكبير والصغير، وتمّ ذلك على يد أبي علي الفارسي وتلميذه أبي الفتح عثمان ابن جني"[1].

ويذكر علي أبو المكارم[2] في كتابه "أصول التفكير النّحوي": "أن ابن السرّاج هو أول من يشار إليه على أنه قصد علم أصول النّحو بالدرس في كتابيه أصول النّحو الكبير والصغير"[3].

ويميل الكثير من الباحثين [4] على أن **ابن السرّاج** قد أقام كتابه على مفهوم الأصول ومفهوم الفروع، ولهذا نجدهم قد اختلفوا في تحديد المقصود بمفهوم الأصول، فالدكتور تمام حسان يرى: "أن ابن السرّاج يقصد بالأصول أصول القواعد في الأساس، وإن كان يتبع كل أصل من هذه الأصول طائفة من المسائل تحت عنوان "مسائل من هذا الباب"[5].

ونجد أن حسن الملخ قد أخذ برأي عبد الله رفيدة في قوله: "إن النّحويين إلى هذا العالم – يقصد ابن السرّاج– يقصدون من "أصول النّحو" قواعده الأساسية وقوانينه العامة، وضوابطه الخاصة بكل تركيب أو كلمة في تعبير عربي مفيد مع ما يلزمها من حجّة وتعليل، وأن عمله في الأصول كان مرحلة بارزة في إيضاح هذه القوانين والأحكام وضبطها ولمِّ شملها وإحكام رصفها"[6].

1: ينظر: جميل علوش، المرجع السابق، ص 56.

2: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3: ينظر: حسن الملخ، المرجع السابق، ص44.

4: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5: تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة، عالم الكتب، 2004، ص143-144.

6: حسن الملخ، المرجع السابق، ص45.

ويذكر **حسن الملخ**[1] أنّ **ابن السرّاج** لم يكتفي بذكر القواعد بل كان يتبعها بشواهد وأدّلة من السماع والنقل والقياس، ولهذا يجد أن اعتماده في بناء أصوله عل الكثير المطّرد يشير إلى أمرين:

أولهما: أن ابن السرّاج قام بعملية استقراء، فبنى أصوله على الكثرة والأكثر.

ثانيهما: أن أصول ابن السرّاج لا تمثل إلا ما اطرد من أنماط اللغة التركيبية وصيغتها البنائية"[2].

ويشير[3] **حسن الملخ** إلى أن مفهوم الفروع عند **ابن السرّاج** هي حمل على الأصول بوجه ما غير الشذوذ حيث يقول فيه: "أن كتاب الأصول كتاب في النّحو حاول فيه ابن السرّاج تقديم النّحو محدد القواعد مرتب المسائل واضح الأحكام بأسلوب سهل مختصر وليس كتابا في علم أصول النّحو"[4].

1 -الأصل والفرع عند ابن الأنباري:

يذكر **جميل علوش**[5] أن **ابن الأنباري** قد أشار في مؤلفاته أنه: "مبتكر علم أصول النّحو وأنه أبو عذرته"[6] فيقول في مقدمة لمع الأدلة: "إن جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألوني سألوني بعد ابتكار كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" وكتاب "الإغراب في جدل الإعراب" أن أعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار ويشتمل على علم أصول النّحو"[7].

1: المرجع نفسه، ص46.

2: حسن الملخ، المرجع السابق، ص45.

3: ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5: ينظر: جميل علوش، المرجع السابق، ص154.

6: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

7: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

حيث يرى **جميل علوش** أن **ابن الأنباري** : "قد ألحق بعلوم الأدب الثمانية * علمين وضعهما وهما: علم الجدل في النّحو وعلم أصول النّحو"[1].

ويرى الباحثون[2] أنه لا يمكن القطع بأوّلية ابن الأنباري في وضع علم أصول النّحو وهذا إذا علمنا أن بعض الروايات تجعل أبا الأسود الدؤّلي أول من وضع القياس، وأنّه أول من وضع النّحو، وأنّ تاريخ أصول النّحو هو تاريخ النّحو، إضافة إلى ما أضافه **ابن الأنباري** في علم أصول النّحو.

ويشير **الملخ**[3] في كتابه أنّ **ابن الأنباري** قد تميّز بأنّه أخصّ رسالته لأصول النّحو ولاسيما رسالة "لمع الأدلة في أصول النّحو" وأظهر أن النّحويين نهجوا نهج علم أصول الفقه فقال: "أصول النّحو أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[4].

وهكذا[5] نجده يقول أن **ابن الأنباري** هيكل علم أصول الفقه والبسه النّحو، وبالتالي تبلور أصول النّحو على أصول الفقه تبلورا حقيقيا واستخدم جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم.

* الأدب الثمانية: العروض، التصريف، النحو، اللغة، القوافي، صنعة الشعر، وأخيار العرب وأنسابهم.

1: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

2: ينظر: حسن الملخ، المرجع السابق، ص62.

3: ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

4: حسن الملخ، المرجع السابق، ص62.

5: ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وقد ذكر[1] **حسن الملخ** أن أصول النّحو عند **ابن الأنباري**: "نقل وقياس واستصحاب حال وقد تكلم عن الاستحسان دون أن يعدّه دليلا لوجود خلاف في حجيّته، وقد أغفل الإجماع وذلك أن النّحو راجع إلى القياس"[2].

3 -الأصل والفرع عند ابن جنّي:

يذكر[3] **جميل علوش** في كتابه أنّ **ابن جنّي** أشهر تلامذة أبي علي الفارسي وأكثرهم ألمعية وأشدهم وفاء لأستاذه، فيقول أن الأفغاني قال بشأنه: "فإذا وصلنا إلى ابن جنّي تبوأنا ذروة القياس وفلسفته، فلقد كان أعلم علماء العربية كعبا في جميع عصورها، وأغوصهم عامة على أسرار العربية وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها"[4].

ونجد أنّ[5] **شوقي ضيف** يرى أنّ ابن جنّي كان مثل أستاذه يعنى بالقياس عناية شديدة حتى ليمكن أن يقال أن كتابه الخصائص إنّما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة.

ويرى **شوقي ضيف** أنه اشتهر على ابن جنّي قوله: "إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"[6].

و**حسين الملخ**[7] يرى أن ابن جنّي أول من رسم طريق علم أصول النّحو على هدي أصول علمي الكلام والفقه، وبيان ذلك ما ساقه في كتابه الخصائص.

1: ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3: ينظر: جميل علوش، المرجع السابق، ص164.

4: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

5: ينظر: شوقي ضيف، المرجع السابق، ص276.

6: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

7: ينظر: حسن الملخ، المرجع السابق، ص56-57.

ومن هذا المنطلق [1] يرى **شوقي ضيف** أن ابن جنّي أول عالم من علماء البصرة والكوفة الذي تعرّض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه.

وهذا يدّل على عدّة دلالات منها:[2]

أولا: يشير إلى أنّ ابن جنّي أراد رسم المنهج النّحوي.

ثانيا: "دراسة فن الأصول حلقة ثانية بعد دراسة النّحو نفسه" يقوم على تجريد أصول النّحو من النّحو نفسه.

ثالثا: اتخاذ ابن جنّي وعلماء أصول النّحو بعده علم أصول الفقه نموذجا لبناء علم أصول النّحو. وهذا لا يدل على عجز النّحويين عن إيجاد هيكل مرجعي خاص بهم بل يدل على أمرين آخرين:[3]

أوّلهما: ما ذكر بين المناسبة بين أصول النّحو وأصول الفقه؛ لأن النّحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول.

ثانيهما: هو أمر يتفرع على الأمر الأول إذ أن حالة تعدد أساليب النظر في النّحو التي برزت في القرن الرابع الهجري نفسها بالنسبة للفقه فالشافعي كان هدفه ضبط مناهج الفقه الإسلامي وكذلك أراد ابن جنّي أن يعمل هكذا لأن النّحاة كلهم كانوا يقيسون ويعللون ويستحسنون ويعارضون ويرجحون وغير ذلك.

ونجد أن[4] الكثير من الباحثين رجحوا أن **ابن جنّي** هو واضع علم أصول النّحو على نحو نحو من التقنين والضبط والتحديد وهذا لا يعني أنه وضعه كاملا بل ولج إليه من غير أن

1: ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3: ينظر: المرجع نفسه، ص58.

4: ينظر: المرجع نفسه، ص59.

يكون خاصة به وبمقتضياته إذ تحدث على الاشتقاق والأصوات والصرف وغيرها، ونجد أن أصول النّحو عند ابن جنّي أربعة: السماع، القياس، والإجماع والاستحسان.

وقد رأى **جميل علوش** أنّه قد أخذ عن ابن جنّي: "أنّه لم يتحدث عن استصحاب الحال وهو من أصول النّحو ولم يخط بتفصيلات كل ركن منها بل تناول بعض القضايا فقط"[1].

ولهذا نجد[2] أنّه غلب على ظنّ **الملخ** أنّ "ابن جنّي أغفل الحديث عن استصحاب الحال؛ لأنه حنفي المذهب فإن لم يكنه، فقد كان له هوى في هذا المذهب وانعطاف نحوه وهذا يدل على أن الحنفيين يعتبرون أن استصحاب الحال ليس بحجّة مطلقا[3].

4 -السيّوطي وعلم أصول النّحو:

يذكر **الملخ**[4] في كتابه أنّ **السيّوطي جلال الدين عبد الرحمان** قد ألّف كتابين لهما علاقة بعلم أصول النّحو هما: "الاقتراح في علم أصول النّحو" و "الأشباه والنظائر في النّحو" فيرى أنّ كتاب "الاقتراح" قد أخلصه **السيّوطي** لعلم أصول النّحو ولم يغفل في مقدمته للإشارة إلى كتاب "الخصائص" لابن جنّي، وكتب "لمع الأدلة" و"الإغراب" و"الإنصاف" غير أنّه رفع من شأن كتابه الذي يعترف فيه بأنّه قد أخذ كثيرا من كتاب الخصائص لابن جنّي قوضه في هذا المعنى وسماه أصول النّحو.

1: جميل علوش، المرجع السابق، ص167.

2: ينظر:حسن الملخ، المرجع السابق، ص60

3: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4: ينظر: المرجع نفسه، ص63.

ويرى **جميل علوش**[1]: "بأنّنا لسنا بحاجة بعد للتدليل على أن **السيّوطي** مقلد لا مبتكر في كتابه "الاقتراح" فالكتاب مجموعة مختارة من النصوص المتشابهة المتساوقة وليس له فيها إلا فضل الجمع والترتيب ومن هذا الافتراء أن يعتبر هذا العمل سبقا وابتكارا"[2].

ويرى أنّه: "إذا كان لكتاب الاقتراح من أهميّته فهي لا تعود إلى ما أضافه السيّوطي من جديد، إنّما تمتدّ هذه الأهميّة عن كونه استطاع أن يجمع شأن الأبحاث السابقة عليه وأن يؤلّف بينهما وينسّقها ويجعل منها علما محدد المعالم والمبادئ واضح القسمات والأصول"[3].

ونجد[4] **الملخ** يرى بأنّ **السيّوطي** قام بجمع لكل أصول علم النّحو الأساسية والفرعية، فأصول علم النّحو الأساسية عنده هي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، ولهذا يعتبر السيّوطي كغيره من العلماء تميّز في كتابه الاقتراح بأنه اتبع علماء أصول الفقه خطوة خطوة و لاسيما تاج الدين السّبكي.

أمّا كتاب[5]: "الأشباه والنظائر في النّحو" فيقول فيه: "واعلم أن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فينما صنفه المتأخرون فيه، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر"[6].

وتناول السيّوطي في كتابه موضوعات تشتمل سبعة فنون:[7]

الأوّل: "فنّ القواعد، والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع".

1: ينظر: جميل علوش، المرجع السابق، ص169.

2: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4: ينظر: حسن الملخ، المرجع السابق، ص64.

5: ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

6: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العالي سالم، عالم الكتب، القاهرة، ط3، ج1-2، ص294.

7: ينظر: المرجع نفسه، ص17-18-19.

الثاني: فنّ الضوابط والاستثناءات والتقسيمات.

الثالث: فنّ بناء المسائل بعضها ببعض.

الرّابع: فنّ الجمع والفرق.

الخامس: فنّ الألغاز والأحاجي.

السّادس: فنّ المناظرات والمجالسات.

السّابع: فنّ الأفراد والغرائب.

أمّا[1] منهجه فهو مرتّب على أسلوب آخر يعرف من مراجعته، فهو يشبه كتاب القافي تاج الدين في الفقه، فإنّه جامع لأكثر الأقسام.

ويرى **حسن الملخ**[2] أنّ كتاب: "الأشباه والنظائر" يمثّل منهجا متميّزا من الدّرس النّحوي، يقوم على تقديم الأصل العام، ثمّ شرح الفروع النّحوية التي ترد إليه، وبهذا يقدم النّحو في مجموعة من الأصول الكليّة، التي تندرج تحتها النّحو العربي، وهذا المنهج يكاد يلغي الأبواب النّحوية، ويعلم كيفية التفكير النّحوي ويختصر مادة النّحو العربي فلا يعيد التعليل الواحد في عدة مواضع"[3] ويرى كذلك: "بأنّ أصول النّحو في كتاب الأشباه والنظائر تختلف عن أصول النّحو في كتاب "الاقتراح" لأنها في "الاقتراح" أدّلته الإجمالية في حين أصول النّحو في الأشباه والنظائر قواعده الكليّة التي ترد إليها الفروع والجزئيات"[4].

1: ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2: ينظر: حسن الملخ، المرجع السابق، ص68.

3: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ومن هنا يمكننا أن نقول أنّ علماء أصول النّحو قد أخذوا عن علماء أصول الفقه من حيث المنهج، فقسّموا كتبهم إلى أصول وفروع، وكل عالم قدّم شيئا للنحو كان قد امتاز به في كتبه التي ألّفها.

المبحث الثاني:

معاني الأصل و الفرع في النّحو العربي وأثر النظرية في التحليل النحوي للقراءات القرآنية

المطلب الأول: معاني الأصل والفرع في النّحو العربي

المطلب الثاني: أثر نظرية الأصل والفرع في التحليل النحوي للقراءات القرآنية

المطلب الأول: معاني الأصل والفرع في النّحو العربي.

أولاّ: أصل الكثرة

ونعني بأصل الكثرة أنّ علماء النّحو العربي، استنبطوا القواعد النحوية من مختلف اللهجات العربية وفق معيار الكثرة، إذ أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية عرفية تسبق غالبا وضع القواعد والضوابط وتساير الزمن تطورا وتوسعا، واللغة العربية كذلك، فاتّجه اللغويون الأوائل إلى جمع اللغة العربية وتقعيدها، ورأوا أن القرآن الكريم يمثّل اللّسان العربي الّذي يفهمه كل العرب على اختلاف لغاتهم.

فاختلاف اللّغات كلّها حجّة [1] على قول **ابن جنّي** لأنّ اعترافاته على الأقل، بأنّ النحو العربي أختير من هذه اللّغات المختلفة وفق معيار الكثرة ولها صورتان:

1 -الكثرة المطلقة:

أفرزت عملية استقراء كلام العربي ظواهر لغوية مطّردة اطّرادا مستمرا يكاد يكون تامّا لا يقطعه أيّ شذوذ، كاطّراد رفع المبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، ونصب المفعول به، وجرّ المضاف إليه.[2]

كلّ ذلك دفع علماء النّحو إلى صياغة قواعدهم على هذا المبدأ أي مبدأ الكثرة، ولا يجوز بأيّة حال من الأحوال الخروج عنها، حتى لا يفسد نظام اللّغة العربية، كما دفعتهم ملاحظة هذه الظواهر المطّردة في اللّسان العربي إلى تقييد القياس على كلام العرب المطرد وذلك فيما اتّصل

1: ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمود علي النجار، دار الكتب المصرية،المكتبة العلمية، ط2،القاهرة، 1952، ص12.

2: حسن خميس الملخ، المرجع السابق، ص77.

بالأحكام النحويّة من رفع ونصب وجرّ، وهو منهج علمي سليم حيث استطاع بفضله علماؤنا الأوائل ضبط النظام القواعدي للّسان العربي وعصموه من كلّ شائبة تشوبه.

2 -الكثرة النسبية:

ويقصد بالكثرة النسبية أن يدل الأصل على كثرة في الاستعمال غير مطّردة، ولكنّها، الأكثر موازنة بالاستعمالات الأخرى للأصل نفسه، فهي ليست كالكثرة المطلقة التي لا يكاد الاعتراض عليها يطالها إلا بحرف أو حرفين ولهذا فهي كثرة نسبية.

ومن الذين اعتمدوا أصل الكثرة النسبية في أعمالهم النحويّة **السيّوطي** في " أشباهه " أنّ كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية وأورد على هذا الأصل أمثلة منها:[1]

- التوسّع في الظروف في التقديم والفصل لكثرتها في الاستعمال.
- حذف ياء المتكلّم عند الإضافة لكثرة الاستعمال.
- حذف حرف القسم الجارّ.

يقول **سيبويه:** "جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفا "[2] ، كما يصبح أصل الكثرة النسبية فرعا لأصل آخر عندما يفارق أصله، وتحقيقا لهذه الفرعيّة يقيّده النحّاة بشروط خاصّة؛ إذ يشترطون في إعراب "حتى" حرف عطف أنّ معطوفها بعد المعطوف عليه.

وهناك أصول قد تبنى على الكثرة، لكن لها دلالة أخرى كقول النحّاة : الأصل في المفعول به التأخير[3] ثمّ يجيزون تقدّمه على الفعل أو الفاعل أو كليهما، فهذا الأصل أصل قاعدة معياريّ، لأنه لم يخرج عن الأصل إلى أصل آخر كما في خروج "غير" من الوصف إلى الاستثناء، فشرط أصل الكثرة النسبية أن يخرج إلى أصل آخر.

1: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2: سيبويه، الكتاب، ص499.

3: حسن خميس الملخ، المرجع السابق، ص80.

ومن أصل الكثرة حديث النحّاة عن الحذف لكثرة الاستعمال كحذف الفعل في الاختصاص والتحذير والإغراء، وحذف لام الأمر من فعل الأمر عند الكوفيين.

ثانيا: أصل الاستحقاق

أصل الاستحقاق ما تستحّقه الكلمة بنفسها، نحو: الاسم يستحّق الإعراب والفعل يستحّق البناء والمضاف إليه يستحّق الجر، وهذا الأصل أكثر الأصول حضورا وثبوتا؛ لهذا يحصنّه النحّاة من التعليل والتفسير بعبارات مثل: الأصل لا يعلّل "الأصل لا سؤال فيه"[1] وإذا مسّ هذا الأصل فإنّه يمسّ النظرية النحويّة من جذورها، وأصل الاستحقاق ثلاثة أنواع:

1 -أصل العمل

أقرّ النحاة أنّ الأصل في العمل الفعل، فهو الذي يرفع وينصب بحقّ الأصل، لأنّه يعمل دون علّة أو شرط أمّا عمل الأسماء أو الحروف فيكون لعلّة أو شرط ما، وبالتالي فعملها فرع من عمل الفعل، يقول **ابن يعيش** : "أصل العمل إنّما هو للأفعال، وإذا علم ذلك فليعلم أنّ الفروع تنحطّ أبدا عن درجات الأصول فلمّا كانت أسماء الفاعلين فروعا على الأفعال كانت أضعف منها في العمل، والذي يؤيّد ذلك أنّك تقول: "زيد ضارب عمرو"، "وزيدا ضارب لعمرو"، فتكون مخيّرا بين أن تعدّيه بنفسه، وبين أن تعدّيه بحرف الجرّ لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول: "ضربت لزيد"[2]

ويؤكّد **ابن عصفور** هذا الرأي حيث يقول: "فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله" [3]

1: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2: موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل،الطباعة المنيرية، مصر،ج6، ص78.

3: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص550.

ويقول **ابن هشام** عن أحكام الصفة المشبّهة: "معمولها لا يتقدم عليها، لا تقول: "زيد وجهه وحسن" بنصب الوجه، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول: "زيد أباه ضارب" وذلك لضعف الصفة لكونها فرعا عن فرع، فإنّها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه قويّ لكونه فرعا عن أصل وهو الفعل"[1]

ويؤكّد **ابن الأنباري** هذا الرأي يقول: "الأصل في الأسماء ألاّ تعمل"[2] و يقول أيضا : "اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل لأنه فرع عليه"[3]

ويعلّل عمل إنّ وأخواتها فيقول: " إن قال قائل لم أعملت هذه الأحرف؟ قيل لأنّها أشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه:

الوجه الأوّل: أنّها مبنية على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح.

والوجه الثاني: أنّها على ثلاثة أحرف كما أنّ الفعل على ثلاثة أحرف.

والوجه الثالث: أنّها تلزم الأسماء كما أنّ الفعل يلزم الأسماء.

والوجه الرابع: أنّها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل ،نحو: إنّني، وكأنّني، ولكنّني"

والوجه الخامس: أنّ فيها معاني الأفعال، فمعنى إنّ وأنّ "حققت"، ومعنى كأنّ "شبهت"، ومعنى لكنّ "استدركت"، ومعنى لعلّ "ترجيت"، فلمّا أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه

1: شرح قطر الندى، ص310.

2:ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، ص82.

3: المرجع السابق، ص70.

الخمسة، وجب أن تعمل عمله" [1]، كما يعلّل نصبها ورفعها قائلا: " فإن قيل: فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر؟ قيل لأنّها أشبهت الفعل وهو يرفع وينصب، فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول، ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل .... هذه الحروف لمّا أشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حملت عليه في العمل، فكانت فرعا عليه في العمل وتقدم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع بالفرع.[2]

2 - أصل الإعراب

يعرّف **الهنداوي** الإعراب بأنّه: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" [3] كقولهم: "أعرب عن نفسه"، وقال **النبي (صلى الله عليه وسلم): "والأيِّم تعرب عن نفسها"** أي تبيّن رضاها بصريح العبارة"[4].

ومعنى الإعراب في الاصطلاح أي عند علماء النّحو: "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع، فإذا قلت الشمس ساطعة، كلمة "الشمس" مرفوعة على أنّها مبتدأ، وإذا قلت: إنَّ الشَّمْسَ ساطعة، أصبحت كلمة "الشمس" منصوبة وعلامة نصبها الفتحة والذي جلب تلك الفتحة "إنّ" لذلك تسمّى عاملا"[5].

وإذا قلت: "إنّ الفتى مجتهد " "الفتى" اسم "إنّ" منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للتعذر، والذي جلب تلك الفتحة "إنّ" لكونها مقدّرة، أي ليست ظاهرة"[6].

1: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص148- 149.

2: المرجع السابق، ص 149- 150.

3: ابن جني، الخصائص، مج1، ص89.

4: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5: محمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص30.

6: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كما أقرّ النحاة أنّ الأصل في الإعراب للأسماء وأنّ إعراب الفعل المضارع فرع، يقول **الزجاجي:** "فكل اسم رأيته معربا فهو على أصله لا سؤال فيه، وكل اسم رأيته مبنيا فهو خارج عن أصله لعلّة لحقته فأزالته عن أصله فسبيلك أن تسأل عن تلك العلّة حتى تعرفها وكل فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله لعلّة لحقته، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلّة حتى تعرفها"[1]

كما ميّز النحاة بين علامات الإعراب فهناك العلامات الأصلية والعلامات الفرعية : فعلامات الإعراب الأصلية هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون، وسائر علامات الإعراب الأخرى هي فروع عليها" [2]، فالواو في الأسماء الخمسة والجمع المذكّر السالم، والألف في المثنى، وثبوت النون في الأفعال الخمسة علامات فرعية عن الضمة، والألف في الأسماء الخمسة ، والياء في المثنى وجمع المذكّر السالم، والكسرة في الجمع المؤنّث السالم، علامات فرعية عن الفتحة، والياء في المثنى وجمع المذكّر السالم والأسماء الخمسة، والفتحة في الممنوع من الصرف علامات فرعية عن الكسرة، وحذف النون في الأفعال الخمسة وحذف حرف العلّة في الفعل الناقص، علامات فرعية عن السكون.

3 -أصل البناء

أقرّ النحاة بأنّ الأصل في البناء للأفعال والفرع في الأسماء، وأصل البناء في الأفعال السكون، يقول **الجرجاني:** "وأصل البناء السكون، لأنّه إذا كان نقيض الإعراب وجب أن يكون

1: محمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، ص15.

2: عبد الرحمان الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، دمشق، 1984، ص 260-261.

بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب" [1]، ويرى **الزجاجي** أن "كل فعل مبني فهو على أصله ولا سؤال فيه" [2]

فلأصل البناء يعرّفه **سليمان ياقوت** : "أنّه لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة"[3]، ويأخذ سليمان ياقوت مثالا لذلك: الاسم الموصول (الذين) في ثلاث آيات كريمة، **قال تعالى** وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمۡ لَنُخۡرِجَنَّكُم مِّنۡ أَرۡضِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ رَبُّهُمۡ لَنُهۡلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٣﴾ * (الّذين) اسم موصول مبني على

الفتح في محل رفع فاعل، **وقال تعالى:** " سَنَجۡزِي ٱلَّذِينَ يَصۡدِفُونَ عَنۡ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصۡدِفُونَ ﴿١٥٧﴾ * (الّذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، **وقال**

تعالى: ﴿أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ ﴿٢١﴾ ﴾* (الّذين) اللام حرف جر مبني على الكسر و(الّذين) اسم موصول مبني على

الفتح في محل جر باللام.

1: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر مرجان، وزارة الثقافة والإعلام، ط1، بغداد، 1984، ج1، ص 125- 126.

2: الزجاجي، الجمل في النحو، ص261.

3 سليمان ياقوت، المرجع السابق، ص35.

* سورة إبراهيم، الآية: 13.

* سورة الأنعام، الآية: 157.

* سورة الحديد، الآية: 21.

ويلاحظ **سليمان ياقوت** من الإعراب السابق "أنّ الاسم الموصول لم يتغير شكل آخره على الرغم من تغيير وظيفته في الآيات الكريمة، لذلك نقول إنّه مبني"[1].

إنّ القاعدة الأصلية عند تمام حسّان: "أن يُبْنَي الأمر على السكون، فإذا وقع بعده لفظ يبدأ بالساكن وردت عليه قاعدة موقعية تنكسر بها القاعدة الأصلية فيكسر آخر أمر، إن كان صحيحا نحو "اقرأ الدرسّ"، أمّا إذا كان آخره معتلا فإنّهُ لا يكون عرضه لقاعدة موقعية؛ لأنّه حذف آخره يحدث آخره بِحَدَثٍ تبعا لقاعدة أصلية أي أنّ الأمر المعتل الآخر يبنى على حذف العلّة"[2].

ويرى القاعدة الأصلية: "أن يبنى الماضي على الفتح عند تجريده فإذا وقع موقعا تتصل به فيه واو الجماعة بني على الضمة المناسبة الواو، وتلك قاعدة موقعية ويحدث عند إسناد المضارع والأمر إلى الواو أن تضم لامها كذلك، فنقول: ضربوا، يضربون، اضربوا، والأمر كذلك مع الياء في تضربين، واضربي، وكل ذلك محكوم بقاعدة موقعية هي قاعدة مناسبة"[3].

و**حسن خميس الملخ** يرى أنّ: "ابن خروف يظن أنّ (الكثرة) دليل الأصالة في إعراب الاسم، وبناء الفعل فنجده يرى: "أكثر الأسماء معرب، وأكثر الأفعال مبني، والكثرة دليل الأصالة"[4].

ثالثا: أصل التجرّد من العلامة

ميّز النحّاة بين الصيغ الأصلية والصيغ الفرعية على أساس العلامة اللغوية، حيث اعتبروا الفروع هي التي تفتقر إلى العلامات يقول **السيوطي** نقلا عن **ابن جني**: "الفروع هي

1 سليمان ياقوت، المرجع السابق، ص36.

2 حسان تمام، المرجع السابق، ص111-112.

3 المرجع نفسه، ص202.

4 حسن الملخ، المرجع السابق، ص85.

المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة بدليل أنّك تقول في المذكّر: قائم، وإذا أردت التأنّيث قلت: قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنّث ولم تأت للمذكّر بعلامة "[1] فالمذكّر أصل والمؤنّث فرع عليه، والمفرد وأصل والمثنى و الجمع فرعان عليه والنكرة أصل والمعرفة فرع عليه.

1 –قضية التذكير والتأنيث:

هناك إجماع بين النحّاة على أن المذكّر أصل والمؤنّث فرع عليه يقول **سيبويه** : "واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث، لأنّ المذكر أوّل وهو أشدّ تمكّنا وإنّما يخرج التأنّيث من التذكّير، ألا ترى أنّ الشيء، يقع على كل ما أخبر عنه (من قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى) والشيء ذكر "[2] ونقل **السيّوطي** عن **ابن نحاس** في تأكيد ما ذهب إليه **سيبويه** يقول: "كان الأصل أن يوضع لكل مؤنّث غير لفظ المذكّر، كما قالوا: عير وآتان، وجدي وعناق، وحمل ورخل، وحصان وحجر إلى غير ذلك، لكنّهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ و يطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذكّر والمؤنّث تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الإسم كـ (امرؤ) و(مرأة) و (مرء) و (مرأة) في الحقيقي بلد وبلدة في غير الحقيقي، ثمّ إنّهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد، وحرصا على البيان، فقالوا: كبش ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة"[3]

ويقول **ابن جنّي** في تعريفه للصوت: " والصوت مذكر لأنّه مصدر بمنزلة الضرب والقتل، والغدر والفقر، فأمّا قول **رويشد ابن كثير الطائي:**

1: السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العالي سالم مكرم، دار الرسالة، ط1، القاهرة، 1985، ج2، ص282.

2: سيبويه، الكتاب، ج1، ص22.

3: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص 75–76.

يا أيّها الراكب المزجي مطيّته سائل بني أسد ما هذه الصوت

فإنّما أنّثه لأنّه أراد الاستغاثة، وهذا من قبيح الضرورة، أعني تأنيث المذكر، لأنّه خروج عن أصل إلى فرع، وإنّما المستجاز من ذلك ردّ التأنيث إلى التذكير لأنّ التذكير هو الأصل بدلالة أنّ الشيء مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث، فعلمت بهذا عموم التذكير، وأنّه هو الأصل الذي لا ينكسر"[1] كما يقول في موضع آخر: " وتذكير المؤنث واسع جدا، لأنّه رد فرع إلى أصل، لكنّ تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب"[2]

ويذهب في هذا الاتّجاه **ابن يعيش** حيث يقول: "و لمّا كان المذكر أصلا والمؤنث فرعا عليه لم يحتج المذكر إلى علامة، لأنه يفهم عند الانطلاق، إذ كان الأصل، ولمّا كان التأنيث لم يكن بدّ من علامة تدلّ عليه"[3]

ويذهب في هذا الاتّجاه**ابن عقيل** حيث يقول: "وأصل الاسم أن يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرعا عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه."[4]

1: ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق، 1993، ج1، ص11-12.

2: ابن جني، الخصائص، ج2، ص415.

3: ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص88.

4: ابن عقيل، شرح ألفية مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى،ج2، ص429.

2 – قضية التنكير والتعريف:

يرى النحّاة أنّ التنكير أصل والتعريف فرع عليه استنادا إلى قاعدة التجرّد من العلامة يقول **سيبويه:** "واعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكّنا لأنّ النكرة أوّل ثمّ يدخل عليها ما تعرّف به، فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة"[1]

ويعلّل **ابن الأنباري** أصليّة النكرة وفرعيّة المعرفة يقول: "فإن قال قائل: هل المعرفة أصل أو النكرة؟ قيل: لا بل النكرة هي الأصل لأنّ التعريف طاو على التنكير"[2]

ويؤكّد هذه المسألة **ابن يعيش** حيث يقول: "التعريف فرع على التنكير لأنّ أصل الأسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة"[3]

ونقل **السيّوطي** عن **ابن جنّي** أنّه قال: "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة، تقول: "رأيت رجلا" فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت: "رأيت الرجل"، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير"[4]

3 –قضية المفرد والمثنى والجمع:

استنادا إلى قاعدة التجرّد من العلامة يكادّ النحّاة يجمعون على أصليّة المفرد وفرعية كل من المثنّى والجمع، وحجتهم في ذلك أنّ المفرد لا يحتاج إلى علامة تدلّ عليه، بينما يحتاج كلّ من المثنّى والجمع بأنواعه إلى علامات تدلّ عليه، وهي الألف أو الياء في المثنّى، والواو أو الياء في جمع المذكّر السّالم، والألف والتاء في جمع المؤنّث السّالم، أما في جمع التكسّير

1: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 22.

2: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص344.

3: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص59.

4: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص282.

فتتغير بنية الكلمة إمّا بالزيادة، أو الحذف أو بالإبدال للدلالة عليه، يقول **سيبويه:** "واعلم أنّ الواحد أشدّ تمكّنا من الجميع، لأنّ الواحد الأول، ومن ثمّ لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو مساجد ومفاتيح"[1]

ويقول **السيّوطي** بصدد هذا الرأي "الدليل على أنّ الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل أنهم جعلوا علامة للتثنية والجمع، ولم يجعلوا علامة للإفراد، كما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد"[2]

4 قضية الإيجاب والنفي:

يرى النحّاة أنّ الإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها تقول: " قام زيد" ثم تقول في النفي: "ما قام زيد"، وفي الاستفهام: "أ قام زيد؟" وفي النهي: "لا تقم"، فترى الإيجاب يتركّب من مسند ومسند إليه وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب في ذلك الغير، وكلّما كان فرعا احتاج إلى ما يدلّ به عليه، ولعّل هذا ما يفسر المحافظة على المصطلح النحوي.

وأخذ النحّاة بالعلامة في التأصيل والتفريع ، كان يعتمد على مبدأ "التقابل الثنائي" كما تقول الدكتورة نهاد موسى[3]، إذ رأى النحّاة أنّ العلامة أمّارة دالّة على الفرق غالبا بين المذكّر والمؤنّث، المفرد والجمع، والنكرة والمعرفة والإيجاب والنفي، وإن كانت هناك أمّارات أخرى أحيانا، كالقول بأنّ النكرة أسبق تاريخيا من المعرفة، أو أنّ المفرد أسبق تاريخيا من الجمع، أو أنّ المذكّر أسبق تاريخيا من المؤنّث؛ لأنّ العلامة هي الأثر الملحوظ و الدليل الملفوظ.

1: سيبويه، الكتاب، ج1، ص22.

2: السيوطي، الأشباه و النظائر، ج2، ص84.

3: حسن خميس الملخ، المرجع السابق، ص89.

خامسا: أصل القاعدة

ويقصد بأصل القاعدة تلك القاعدة المتضمنة للقيود والشروط كقاعدة رفع الفاعل، ونائب الفلعل والمبتدأ، وتقدم الفاعل على المفعول وتقدم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله.

و أصل القاعدة معياري عام يتخذه النحاة مقياسا للصواب النحوي إلا أنّه مرن يتلاءم مع الظاهرة النحوية، إذ قد يجوز الخروج عليه بقيود خاصة ترد حال الخروج إليه كجواز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل إن أمن اللبس، أما إن خيف على أصل القاعدة من اللبس أو النقص أو التعارض مع أصل آخر كعدم جواز تقدم الفاعل عن فعله لالتباسه بالمبتدأ وتعارضه معه.

ويجب حذف أصل القاعدة أحيانا بقيود خاصة، كقيود حذف الخبر وجوبا.

إن القيود التي تتبع أصل القاعدة تسهم في إبقاء الاستعمالات المختلفة لهذا الأصل في دائرة فلكه.

و كل صور الخروج عن أصل القاعدة يجب أن تردّ إليه لأنه المقياس المعياري الذي يجب أن تنطبق عليه الاستعمالات اللغوية النحوية.

و ل القاعدة معياري اقتصادي يظهر التكامل والانسجام بين أصول قواعد النحو العربي لذلك حصنوه بالعلل، فأصل الفاعل التأخر عن فعله لأنه كالجزء منه وجزء الشيء لا يتقدم عليه، فالفاعل تكملة وصلة.

ونجد النحاة يقولون: "الأصل في المنادى النصب" و يعدون المنادى العلم المفرد و النكرة المقصودة المتمتعين بعلامة رفع فرعين على أصلهم، ويتحقق إلحاق الفرعين بالأصل بعدهما مبنيين في محل نصب.

يقول **سيبويه:** "المنادى منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره" وهذا يفسر قول النحاة أن أصل النداء يكون المفعول به، فالمنادى المنصوب يجب إضماره لأن النصب لا يكون إلا بعامل لفظي.

وكذلك قول النحاة في (لا النافية للجنس) الذين يرون أن اسم لا النافية للجنس يأتي تارة معربا منصوبا إن كان مضافا أو شبيها بالمضاف، وأخرى متمتعا بحركة نصب إلا أنه مفارق للتنوين إن كان مفردا.

المطلب الثاني: أثر نظرية الأصل والفرع في التحليل النّحوي للقراءات القرآنية

1 أصل الكثرة:

اختار أغلب النحّاة النصب للفظ الأرحام **من قوله تعالى:** وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴿١﴾ [1]، إذ اعتمد **أبو عليّ النّحوي** على الاستعمال وكثرته في

تضعيف الجر، وذهب إلى أنّ الجرّ ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن [2]، أما **مكي** فقد وصفها بالقبح عند البصريين، واختار النّصب لأنّه الأصل وهو المستعمل، وعليه تقوم الحجّة وهو القياس وعليه كلّ القرّاء.[3]

أما **أبو شامة الدمشقي** فقد رجّح الجر استناداً إلى الشهرة وكثرة الاستعمال، إذ أشار إلى أن الباء حُذِفت لاستفاضة استعمالها فيه وكثرته، وهو نوع من دلالة الحال، وهذا الكلام قد شهر بتكرير الجارّ فقامت الشّهرة وكثرة الاستعمال مقام الذّكر.[4]

1: سورة النساء، الآية 02.

2: ينظر الحجّة للقرّاء السبعة، 2، ص62- 65.

3: ينظر الكشف، 1، ص375- 376.

4: ينظر إبراز المعاني، ص411.

أما قوله تعالى: «قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ ﴿٥٨﴾ [1]، [2] فقد وجهت قراءة من قرأ (فلتفرحوا) على أصل الأمر؛ لأن كل أمر للغائب والحاضر فلا بد من لام تجزم الفعل، كقولك: ليقم زيد "لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ ﴿٧﴾ [3] وكذلك إذا قلت قم واذهب والأصل: لتقم ولتذهب بإجماع النحويين غير أن المواجهة كثر استعماله فحذفت اللام اختصارا واستغنوا بـ (افرحوا) عن (لتفرحوا) وبـ (قم) عن (لتقم)[4]، أي إن كثرة الاستعمال أغنت عن ذكر اللام، والشيء إذا كثر استعماله كان أولى بالتخفيف من غيره مما لا يكثر استعماله"[5]

أما **الفراء** فلم يوافق **الكسائي** في ما ذهب إليه من أنه كان يعيب قراءة من قرأ : (فلتفرحوا)؛ لأنه وجده قليلا، وقال: "وهو الأصل".[6]

وهو ما أشار إليه **أبو علي النحوي** بإشارته إلى الأصول المرفوضة في العربية، إذ ذهب إلى أن القراءة بالتاء كالمستعمل المرفوض، وإن كان هو الأصل، فلا ترجح القراءة بالتّاء؛ "لما قد ترى كثيرا من الأصول المرفوضة"[7]

1: سورة يونس، الآية 58.

2: قراءة أبيّ بن كعب، والحسن (رضي الله عنهما) (فلتفرحوا) بالتاء وهي قراءة رويس عن يعقوب وقراءة الباقين(فليفرحوا) بالياء، ينظر البديع 136، ومختصر في شواذ (قراءات) القرآن 57.

3: سورة الطلاق، الآية 7.

4: إعراب القراءات السبع، 269/1.

5: الموضح، 362.

6: معاني القرآن، الفراء، 470/1.

7: الحجّة للقرّاء السبعة 282/4، وينظر حجّة القراءات 333، والكتاب الموضح 628/2.

يقول **أبو حاتم السجستاني** : أدخل "اللام في أمر المخاطب، وغير الأصل – في كل أمر– إدخال اللام إذا كان النهي بحرف، فكذلك الأمر، وإذا كان أمرا لغائب بلام"[1]

أما الياء فلأن المواجهة يستغنى فيها عن اللام كقولنا: افعلْ، فصار شبيها بالماضي من (يدع) الذي استغني عنه ب (ترك). يقول **ابن أبي مريم** : "وإنما هو الأصل في باب الأمر بقي على ما هو القياس"

من هنا نجد أن القراءتين توجهان على الأصل المرفوض لأنه قليل الاستعمال، والأصل شائع الاستعمال، أي اعتماد الاستعمال وكثرته وقلته مقياسا لتوجيه القراءة.

أما **قوله تعالى:** «يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ ١٠٥ »[2،3]

فإن إثبات الياء وصلا ووقفا هو الأصل؛ لأن الياء من أصل الفعل. أما إثباتها وصلا وحذفها وقفا فلأن إثباتها أصل، والوقف موضع تغيير، فأجري في الوصل على الأصل وفي الوقف على الحذف. فالإثبات أصل والحذف فرع عليه. وحذف الياء وص لا ووقفا "لكثرة الاستعمال والأجود في النحو إثبات الياء"[4]

يقول **المهدويّ**: "فأما حذفها (الياء) من الأفعال... فهي لغة مستعملة"[5]

والذي يظهر أن كلامهم هذا مردّه قول **سيبويه:** "وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء، لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي... إلا أنهم قالوا: لا أ در، في الوقف،

1: القراءات، أبو حاتم السجستاني، ص179.

2: سورة هود، الآية 105.

3: قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ونافع، والكسائي (يأتي) بالياء في الوصل، أما قراءة ابن كثير، ويعقوب فبالياء وصلا ووقفا، أما أبو عمرو ونافع والكسائي فهم يقفون من دون ياء وقراءة الباقين من دون ياء في الوصل والوقف، ينظر البديع، ص142، والتيسير، ص 103.

4: حجّة القراءات، ص 349.

5: الموضح، ص298.

لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذٌّ... وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل و القوافي ."[1] إذ أوجز **سيبويه** الكلام في هذه المسألة، فالأصل في جميع الأفعال ألا يحذف منها شيء في الوصل، أما في الوقف فيجوز الحذف لكثرة الاستعمال، وهو شاذ.

ومن الأصول مرفوضة الاستعمال ما ورد في **قوله تعالى:** " وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا ﴿٢٥﴾ [2]،[3] إذ أنّ الأصل أن يقال: ثلاث مائة سنة، أي

إن القياس التنوين، والإضافة غير جيّدة، وذهب العكبريّ إلى أنّها حسنة في القياس قليلة في الاستعمال.[4]

وقيل: إن التّمييز جاء جمعا بعد (مائة)؛ لأنّ المعنى – في ذلك – هو الجمع، و ذلك أنّك إذا قلت: عندي مائة درهم، فالمعنى: مئة من الدّراهم، فالجمع هو المراد من الكلام، واكتفي بالواحد في مائة كتاب؛ لأنّ إجماع النّحويين أنّ الواحد المفسّر عن العدد معناه الجمع، يقول مكي: "حمل الكلام على المعنى، وهو الأصل، ولكنّه يبعد لقلّة استعماله، فهو أصل قد رُفِضَ استعماله"[5]

1: الكتاب، سيبويه، 4، ص 184- 185.

2: سورة الكهف، الآية 25.

3: قراءة حمزة و الكسائي (ثلاث مائةٍ) بالإضافة، وقراءة الباقين (ثلاث مائةٍ) منوّنا، ينظر البديع، ص168.

4: ينظر إعراب القرآن للنحاس، ص 507 – 508 ، وحجّة القراءات، ص414، و الكشف، 2 ، ص58، و التبيان، 2 ، ص 101، و القراءات، أبي حاتي السجستاني، ص201.

5: الكشف، 2، ص58.

أمّا **قوله تعالى:** ثُم لۡيَقۡطَعۡ فَلۡيَنظُرۡ ﴿١٥﴾ [1]، **وقوله:** " ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ وَلۡيَطَّوَّفُواْ بِٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ ﴿٢٩﴾ [2]،[3] فإن أصل هذه اللام الكسر إذا كانت مبتدأة،

فلما جاءت بعد كلمة يمكن السكوت عليها والابتداء بما بعدها كانت اللام كالمبتدأ، فأتوا بها على أصلها [4]، فهي مكسورة في الأصل و إنّما سكّنها من سكَّنها إذا اتصلت بحروف العطف"[5] والكسر مع ثم أكثر وأنه أتى باللام على أصل ما وجب لها قبل دخول الحرف عليها.[6]

يقول المهدويّ : "الأصل في لام الأمر الكسر إذا كانت في أوّل الكلمة، ولم يكن قبلها حرف معنى"[7]، والمقصود هنا بحرف المعنى هنا ما يلزق با للام كالواو والفاء، و (ثم) لم تلزق باللام، فلم يعدّها المهدوي من حروف المعاني.

1: سورة الحج، الآية 15.

2: سورة الحج، الآية 29.

3: قرأ أبو عمرو، وورش عن نافع، والقواس عن ابن كثير (ثم ليقطع) و (ثم ليقضوا) بكسر اللام فيهما، وأسكنوا (ولْيوفوا) (ولْيطوفوا) ، وروى قنبل عن ابن كثير (ثم لِيقضوا) بكسر اللام في هذه وحدها، وقرأ ابن عامر بالكسر فيها كلّها، وروى ابن ذكوان عنه بالكسر في (ولِيوفوا) و (ولِيطوفوا)، وقرأ الباقون بالسكون في الأربعة، ينظر البديع، ص 193.

4: حجّة القراءات، ص483.

5: القراءات و علل النحويين، 2 ، ص 421، و ينظر ص 451، 516، وإعراب القراءات السبع 2، ص73، و الكشف، 2، ض17، والموضح، ص 560.

6: الحجّة في القراءات السبع، ص 228.

7: الموضح، ص 560.

أما **أبو زرعة** فقال: "إذا قلت: قم، واذهب، فالأصل:(لتقم) و(لتذهب) بـإجماع النّحويّين"[1] وجاء بأصل آخر يقول: إنّ "أصلها السّكون وإنّما تكسر إذا وقعت ابتداء، فإذا كان قبلها حرف متّصل بها رجعت اللام على الأصل وأصلها السّكون"[2].

2 أصل القاعدة:

ويُقصد بها "تلك القاعدة السابقة على القيود والتفريقات كقاعدة رفع الفاعل، والمبتدأ، وتقديم الفاعل على المفعول، وتقديم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله".

وممّا ورد توجيهه في أصل الوضع **قوله تعالى:**"إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴿٢٧١﴾ [3]، [4]، إذ ذهب سيبويه إلى أنّ (نِعْمَ) أصلها (نَعِمَ)، ورُوي له

أنَّ (نِعِمَ) لغة هذيل. وحُكي في (نِعمَ) أربع لغات: نِعْمَ، ونِعِمَ، ونَعِمَ، ونَعْمَ [5]. فكسر النون النون والعين على أن الأصل نِعْم ثم كُسِرت العين لالتقاء الساكنين [6]. أما (نَعِمَّا) فعلى أنَّ لفظ

1: حجّة القراءات، ص 333.

2: حجّة القراءات، ص 473.

3: سورة البقرة، الآية 271.

4: قراءة ابن كثير، وحفص عن عاصم، ويعقوب، وورش عن نافع (نِعِمّ) بكسر النّون و العين و تشديد الميم، وقراءة أبي عمرو، ونافع، وعاصم برواية أبي بكر، والمفضّل: (نِعْمَّا) بكسر النون وإسكان العين وتشديد الميم، وقراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي (نَعِمَّا) بفتح النون وكسر العين وتشديد الميم، ينظر البديع، ص71.

5: ينظر الكتاب، 1، ص 73، 2، ص 175 -179 ، 4، ص 116، 439-440، وشرح الإعراب عن قواعد الإعراب، ص 292-295.

6: ينظر معاني القرآن و إعرابه للزجاج 1، ص 301، والقراءات وعلل النحويين، 1، ص 96، وإعراب القراءات السبع،1، ص101، والقراءات، أبي حاتم السجستاني، ص143.

الكلمة على الأصل؛ لأن أصل (نِعْمَ) (نَعِمَ) ولأنها لا يكون فيها الجمع بين السّاكنين، وقيل: إنها على لغة من قال: نَعْمَ الرّجل، فكسر العين لالتقاء السّاكنين.[1]

والّذي يظهر لنا من أن كل قراءة وجهت على الأصل، هو كثر ة اللغات التي وردت في (نعم).

ومما ورد توجيهه في أصل الوضع **قوله تعالى** وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ ﴿٣١﴾ [2]،[3]إذ إن إثبات الألف في (حاشا) على "أنّه جاء بالكلمة على أصلها فأثبت الألف لأنّ وزنه فاعل"[4]، أي إنّ (حاشا) جيء به على أصل وضعه وهو فعل.

وذهب **أبو شامة الدمشقي** إلى أنّ (حاشا): حرف جرّ يفيد معنى البراءة، وبهذا المعنى استعمل في الاستثناء، ثم وضع موضع البراءة، فاستعمل كاستعمال المصادر" [5]، أي إنه يرى أن (حاشا) حرف جر في أصل وضعه، ولكنه عد ل عن الحرفية إلى المصدرية في الاستعمال.

1: ينظر الحجّة في القراءات السبع، ص 78، وحجّة القراءات ص 147، والقراءات، أبي عبيد، ص 117.
2: سورة يوسف، الآية 31.
3: قراءة أبي عمرو (حاشا) في الوصل، وقراءة الباقين بغير ألف، ينظر البديع، ص148.
4: الموضح، ص 485-486.
5: إبراز المعاني، ص 534.

أما **قوله تعالى:** "رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢ " [1،2] فالتشديد التخفيف لغتان فصيحتان، والأصل التشديد، يقول ابن أبي مريم: "(رُبَّ) حرف مضاعف مثل إنّ وأنّ ولكنّ... وقد كثر مجيء (رُبَّ) مخففا".[3]

ومما ورد في أصل الوضع **قوله تعالى:** "يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّيَ فَٱعۡبُدُونِ ۝٥٦ [4،5] فُتِحت الياء على أصلها؛ لأنّ أصل كلّ ياء الفتح"[6].

وفي قوله تعالى: " وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ۝١٠ "[7] **وقوله تعالى:**" يَوۡمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠ ۝٦٦ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ۝٦٧ [8،9] يقول **الأزهريّ:** "وحذّاق النّحويين اختاروا أن يقرؤوا (الظّنونا)

1: سورة الحجر، الآية 2.

2: قراءة عاصم، ونافع (رُبَمَا) مخففا، وروي عن أبي عمرو مخففا، و (ربّما) مشدّدا ، وقراءة الباقين بالتشديد، ينظر البديع، ص 156.

3: الكتاب الموضح، 2، ص716، وينظر مفاتيح الأغاني، ص 233.

4: سورة العنكبوت ،الآية 56 .

5: قراءة أبي عمرو، وحمزة، والكسائي بإسكان ياء (عباديْ) وقراءة الباقين بالفتح، ينظر البديع، ص223.

6: إعراب القراءات السبع، 2، ص 189-190.

7: سورة الأحزاب، الآية 10.

8: سورة الأحزاب، الآية 66-67.

9: قراءة ابن كثير، والكسائي، وحفص عن عاصم (الظّنونا)، و (الرّسولا) و(السّبيلا) بألف وقفا ومن دون ألف وصلا، وقراءة ابن عامر، ونافع، وأبي بكر عن عاصم بألف وصلا ووقفا، وقراءة حمزة، ويعقوب، بألف وقفا، ينظر البديع، ص 229، والتذكرة، 2، ص 616.

و(السّبيلا) و(الرّسولا)، ويقفوا، فإذا وصلوا وأدرجوا حذفوا الألفات، وعلى هذا كلام العرب"[1]، أي إن أصل القاعدة النحوية هي إثبات الألف وقفا وحذفها وصلا.

فحذف الألف وصلا هو الأصل، وإثباتها وقفا تشبيه " للكلمة بما يقع في القوافي... والكتابة مبنيّة على الوقف"[2].

أما حذف الألف وصلا ووقفا، فلأن الألف لا أصل لها، وهي لغة الشعر، وليس القرآن كالشعر، ولأن هذه الألف عوض من التنوين، ولا تنوين مع (ال) وصلا ولا وقفا.[3]

و **في قوله تعالى:** "وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ۝٤ [4]،[5] جيء بالياء وصلا ووقفا على

الأصل؛ فالفعل لا يحذف منه في الوقف، وكذلك إثباتها وصلا على أصل الفعل في الوصل؛ لأن الوصل موضع تثبت فيه الأصول.[6]

1: القراءات وعلل النحويين، 2، ص 536، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 4، ص 165-166، وكتاب القراءات، أبي حاتم السجستاني، ص230.

2: الكتاب الموضح، 2، ص 1028.

3: ينظر الكشف، 2، ص195.

4: سورة الفجر، الآية 4.

5: قراءة ابن كثير، ويعقوب (يسري) بالياء في الوصل والوقف، وقراءة أبي عمرو، ونافع (يسري) بالوصل وليس بالوقف، وقراءة الباقين (يسر) بغير ياءٍ في الحالين، ينظر البديع، ص300.

6: ينظر الكتاب الموضح، 3، ص1366، والكشاف، ص 1199.

ومما ورد في أصل التقدير بناءً على القاعدة **قوله تعالى:** وَكُلاًّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴿١٠﴾ [1]، [2]

إذ إن الخبر "المفرد أصل والجملة فرع عليه"[3]، ويشترط

في الجملة الواقعة خبرا أن تكون مشتملة على ضمير يعود على المبتدأ، قد يكون معلوما فيستغنى عن ذكره مع شدة الحاجة إليه[4].

يقول **أبو زرعة :** "وأصل هذا الباب أن تقول: (زيد ضربته) هذا حدُّ الكلام، لأنك إذا شغلت (ضربت) عن (زيد) بضمير تمّ الفعل والفاعل ومفعوله، وصار (زيد) مرفوعا بالابتداء، ويجوز أن تقول (زيدا ضربته) فتنصبه بإضمار فعل هذا الذي ذكرته، تفسيره كأنك قلت: (ضربت زيدا ضربته). وإن لم تذكر الهاء، فالأوّلى أن تنصب (زيدا) فتقول: (زيدا ضربت) فتشغل الفعل بمفعوله المذكور مقدّما، لأنّه إذا افتقر الفعل وذكر ذلك المفعول كان تعليقه به أولى من قطعه عنه فتقول (زيدا ضربت)"[5].

3 -أصل الاستحقاق والتجرد من العلامة

مما ورد في ما يخص أصل الاستحقاق ما قيل عن التّنوين والجرّ **في قوله تعالى:** "إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ [6] ، [7]على أصل الكلام؛ لأن "الاسم

1: سورة الحديد، الآية 10.

2: قراءة ابن عامر (وكلٌّ) بالرفع، وقراءة الباقين (وكلاً) بالنصب، ينظر البديع، ص 277.

3: شرح المفصل، 1، ص88، وشرح ابن عقيل، 1، ص 202-208

4: ينظر المقتصد 1، ص 280-282.

5: حجّة القراءات، 698-699.

6: سورة الصافات، الآية 6.

7: قراءة حمزة و حفص عن عاصم، والوليد بن حسّان عن يعقوب (بزينةٍ الكواكبِ) بتنوين الأوّل وجرّ الثاني، وقراءة الباقين (بزينةِ الكواكبِ) بجرّهما بدون تنوين، ينظر البديع، ص241.

إذا ألغى الاسم بنفسه ولم يكن وصفا للأوّل ولا بدلاً منه ولا مبتدأً بعده أزال التنوين وعمل فيه الخفض، لأن التنوين معاقب للإضافة، فلذلك لا يجتمعان في الاسم "[1].

ومما ورد أيضا في أصل الاستحقاق **قوله تعالى:** " وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ ۝٨ " [2] ، [3] قيل إن "الفعل منتظر، فالتنوين الأصل"[4]. وذهب مكي إلى أن "الصرف والتنوين هو الأصل في جميع الأسماء"[5].

أما أصل التجرد من العلامة فهو من القضايا المهمة في نظرية الأصل والفرع؛ ففي **قوله تعالى:** «إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَۖ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ۝١٢ » [6]، [7]

لم يصرف (طوى) وذلك للتّعريف، والتّأنيث، و هما فرعان، لأنّ ال تنكير أصل، والتّعريف فرع عليه، والتّذكير أصل، والتّأنيث فرع عليه، فلمّا اجتمع فيه علّتان شُبِّه بالفعل " [8] **وفي قوله تعالى:** «أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ۝١٩٧ " [9]، [10] نجد أن لفظ (آية) (آية)

1: الحجّة في القراءات السبع، ص 275.

2: سورة الصف، الآية 8.

3: قراءة ابن عامر، وأبي عمرو، ونافع (والله متمٌّ نورَه) بالتنوين، وقراءة الباقين بالإضافة ينظر البديع، ص 280.

4: حجّة القراءات، ص 708، وينظر ص 748.

5: الكشف، 2، ص352.

6: سورة طه، الآية 12.

7: قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ونافع غير مصروفة، والباقين بصرفها، ينظر البديع، ص 182.

8: الحجّة في القراءات السبع، ص 215.

9: سورة الشعراء، الآية 197.

10: قراءة ابن عامر (تكن) بالتاء ورفع آية، وقراءة الباقين بالياء ونصب آية، ينظر البديع، ص 210.

نصب على أنه خبر (كان) مقدّم على اسمه (أن يعلمه)؛ لأنّ (آية) نكرة، و(أن يعلمه) معرفة، والأصل أنه إذا اجتمعت معرفة ونكرة اختير أن يجعل المعرفة اسم (كان)، والنكرة خبرها. ووصف المهدويّ هذه القراءة بأنّها الأصل الجاري على سنن العربية[1].

[1]: ينظر إعراب القراءات السبع، 2، ص 139، والكشف، 2، ص 152-153، والموضح، ص585.

خـــاتمة

بعد إنجاز هذا البحث لا بد من تثبيت أهم النتائج التي توصل إليها :

1. الأصل أسفل كل شيء أو منبته والفرع أعلاه.
2. العلاقة بين الأصل والفرع هي الإتمام؛ بجعل الشيء تام الأجزاء والتفاصيل

فللفرع بوصفه الجزء العلوي من الشيء المتمم له لا يستقل بنفسه على الأصل غالبا فللأصل متمم للفرع.

3. نظرية الأصل والفرع وجدت منذ القديم أي مع نشأة النحو العربي.
4. نجد هناك تعدد لقضايا الأصل والفرع من حيث:

- أصل الكثرة أو أصل القاعدة.
- أصالة الاسم وفرعية الفعل والحرف.
- أن التنكير هو الأصل والتعريف هو الفرع.
- أن التذكير هو الأصل والتأنيث هو الفرع.
- أن الإعراب هو الأصل والبناء هو الفرع.
- أن الإظهار هو الأصل والإضمار هو الفرع.

5. لنظرية الأصل والفرع دور مهم في التحليل النحوي للقراءات القرآنية

وفي الأخير استطعنا تطبيق هذه القضايا في التحليل النحوي للقراءات القرآنية.

ومن هذا كله نرجو أن نكون قد وفقنا إلى حدّ ما في إعطاء الموضوع حقّه من الدراسة والتحليل فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فلنا شرف المحاولة والله ولي التوفيق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

1. جمال الدين محمد ابن منظور (ت 711 هـ)، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط1، القاهرة، 2003.
2. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2007.
3. تفسير ابن كثير
4. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، 2005.
5. عبده الحلو، معجم المصطلحات الفلسفية، المركز التربوي للبحوث و الإنماء، ط1، بيروت، 1994.
6. مراد وهبه، المعجم الفلسفي، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2007.
7. أحمد ابن فارس (ت 365 هـ)، مقاييس اللغة، مراجعة: أنس محمد شامي، دار الحديث، ط1،مصر، 2008.
8. الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت 170 هـ)، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة 1، مج1، بيروت، 2003.
9. علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ)، التعريفات، تحقيق و زيادة: محمد عبد الرحمان المرعشلي، دار النفائس، لبنان، ط1، 2003.

10. علي بن عبد الكافي السّبكي (ت 756 هـ) و ولده تاج الدّين السّبكي (ت 771 هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج، ج1، دار الكتب العلمية، لبنان.

11. حسن خميس الملخ، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، الأردن، 2001.

12. ديوان لبيد.

13. ديوان امرؤ القيس.

14. الراغب الإصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار العلوم، ط1، دمشق، 1992.

15. أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، دراسة و كشاف معجمي، ط1، دار غريب، مصر، 2001.

16. عمرو بن عثمان سيبويه (ت 175 هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، لبنان،1991.

17. أبو الفتح ابن جني (ت 392 هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ج1، مصر.

18. محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية (2)، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000.

19. محمد بن الطيب الفاسي، فيض نشر الإنشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق: محمد يوسف فجال، ج2، ط2، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

20. عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007

21. ينظر: أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، ط2، مصر.

22. ابن سلام محمد الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، 1980.

23. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعرفة، مصر

24. محمد طراد، ديوان الفرزدق، ج1، دار الكتاب، بيروت، لبنان.

25. جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، ليبيا.

26. تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة، عالم الكتب، 2004.

27. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العالي سالم، عالم الكتب، ط3، ج1-2، القاهرة.

28. موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، الطباعة المنيرية، مصر.

29. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1.

30. ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا.

31. محمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991.

32. ابن عقيل، شرح ألفية مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى،ج2.

33. عبد الرحمان الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، دمشق، 1984.

34. الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر مرجان، وزارة الثقافة و الإعلام، ج1، ط1، بغداد، 1984.

35. ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط2، ج1، دمشق، 1993.

.

فهرس المحتويات

الفـــــــــــــــــــــــــــــهرس

مقدمة... أ

المبحث الأول: التعريف بنظرية الأصل والفرع

المطلب الأول المعنى المعجمي والاصطلاحي للمصطلحات:النظرية – الأصل- الفرع...... 6

أولا: النظرية.. 6

ثانيا: الأصل و الفرع.. 8

المطلب الثاني: ارتباط فكرة الأصل والفرع بنشأة النّحو العربي............................... 15

1.الأصل والفرع عند ابن أبي إسحاق الحضرمي..................................... 17
2. الأصل والفرع عند ابن السرّاج.. 19
3.الأصل والفرع عند ابن الأنباري... 21
4. لأصل والفرع عند ابن جنّي 23
5. السيّوطي وعلم أصول النّحو.. 25

المبحث الثاني: معاني الأصل و الفرع في النحو العربي وأثر النظرية في التحليل النحوي للقراءات القرآنية

المطلب الأول: معاني الأصل والفرع في النّحو العربي....................................... 30
أولاً: أصل الكثرة.. 30
ثانيا: أصل الاستحقاق... 32
ثالثا: أصل التجرّد من العلامة.. 37
خامسا: أصل القاعدة.. 41
المطلب الثاني: أثر نظرية الأصل والفرع في التحليل النّحوي للقراءات القرآنية............ 43
1- أصل الكثرة... 43
2- أصل القاعدة.. 48
3- أصل الاستحقاق والتجرد من العلامة.. 52
خاتمــــــة.. 55
قائمة المصادر والمراجع.. 57
فهرس المحتويات.. 62